

## تنظيم عملية المداينة

### «كتابة الدين» (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم في الحلقة السابقة تحدثنا عن أول تكليف أمر الله تعالى به المتدينين، ألا وهو كتابة الدين وتحديد مواصفاته تحديداً نافياً للجهالة قاطعاً للنزاع، فهل هذا التكليف للوجوب كما فهم من الحديث السابق؟ أم أنه للنadb أو الاستحباب كما يقول البعض؟

حقيقة يرى البعض أن الكتابة غير واجبة، وحجتهم في ذلك أن الآية التي تلي هذه الآية تقول: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً فَإِنْ أَتَى بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضِ الْيَوْمِ الَّذِي أَذْهَبْتُمْ لِيَتَّقُوا اللَّهَ وَلِيَتَّقُوا اللَّهَ رَبَّهُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فعندما لا يجد المتدينان كاتباً يكتب بينهما، وذلك في حالة السفر فليدفع المدين إلى الدائن رهناً مقبوضاً، وذلك يغنى عن الكتابة في حالة السفر، وإذا أمن الدائن المدين، فلا داعي للكتابة ولا للإشهاد، وتكون هذه الآية قد نسخت آية المداينة. هذا ما يقوله البعض، لكن الصواب أن عدم الكتابة مقصور على حالة السفر عندما لا يوجد كاتب، ويكون هناك رهان مقبوض، أما بقية الأحوال حيث لا يتعسر وجود الكاتب، فإن الكتابة واجبة والإشهاد واجب، في حالة التدين.

إن الإسلام يرفعنا إلى مكانة من التنظيم والدقة والضبط وحفظ الحقوق، وينزل الله تعالى في قضية المداينة وكتابتها والإشهاد على التبايع، ينزل الله أطول آية في كتابه، ثم يأتي البعض ليجعل كل ذلك نسياً منسياً، وإرشادات لا يؤخذ بها، وأوامر لا يستجاب لها، ونرتد إلى البدائية في التعامل مع أن القرآن الكريم رفعنا - كما قلنا - إلى

## مقالات وأحاديث في المعاملات والأخلاق والاقتصاد الإسلامي أ.د/ يوسف إبراهيم يوسف

قمة سامقة من التنظيم والدقة وضبط التعاملات وحفظ الحقوق، وما كان الله تعالى لينزل أطول آية في القرآن لتحقيق لنا ذلك ثم ينسخها في الآية التي تليها بناء على فهم هذا البعض.

إن النسخ في القرآن الكريم مختلف في وقوعه، وأنا مع الذين لا يقولون بالنسخ في القرآن الكريم، ولو فهمنا الآية التالية لآية المداينة الفهم الصحيح لرأينا أنها تتحدث عن حالة السفر فقط، وعند أخذ الدائن رهنا ويقبضه، فإنه يقوم مقام الكتابة، ويكون المدين مؤتمناً على الدين، والدائن مؤتمناً على الرهن، وكلاهما مدعو إلى أداء ما أوتمن عليه، حتى يكون متقياً لربه سبحانه وتعالى وذلك استجابة لأمر الله تعالى.

وعلى ذلك فإن كتابة الدين واجبة، ولا يصح تركها، ويجب أن تكون جميع مدياناتنا موثقة بالكتابة، حتى تحفظ الحقوق، وتصلح الأموال. يقول الإمام الطبري اختلف أهل العلم في اكتتاب الكتاب بذلك.. هل هو واجب أو هو ندب؟ والصواب من القول في ذلك عندنا أن الله عز وجل أمر المتدينين إلى أجل مسمى باكتتاب وكتب الدين بينهم... وأمر الله فرض لازم إلا أن تقوم حجة بأنه إرشاد وندب، ولا دلالة تدل على أن أمره جل ثناؤه باكتتاب الكتب في ذلك ندب وإرشاد، فذلك فرض عليهم لا يسعهم تضييعه.

بيد أن الدين في أحيان كثيرة يكون قليلاً، فلا يرى المتدائنان أهمية لكتابته، فهل هذا الموقف صحيح منهم؟

لقد أجابت الآية الكريمة عن هذا التساؤل، وبينت أن الكتابة واجبة للدين صغيراً كان الدين أو كبيراً، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِمْ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] سبحانه الله، ربنا

يستثقل المتدائنان عملية الكتابة، وإحضار كاتب، وإحضار الأوراق والشهود، بحجة أن الدين صغير لا يستحق كل هذه الجهود، فتأتى الآية لتعالج هذه الأحاسيس النفسية للنفس الإنسانية، حين تحس أن تكاليف العمل أضخم من قيمته لتقول لها: ﴿ذَلِكَكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي أعدل وأفضل، ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾، لأن الشهادة على شيء مكتوب أقوم من الشهادة الشفوية، التي تعتمد على الذاكرة وحدها، وأيضاً ﴿وَأَذَى الْأَتْرَابِوتِ﴾، أي أقرب لعدم الرية في صحة البيانات التي تضمنها العقد، أو الرية في أنفسكم وفي غيركم إذا ترك الأمر بلا تقييد وتوثيق. إنها الأدلة المتعددة التي توردها الآية لتقنع الناس بالكتابة، ولتكشف عن حكمة هذه الإجراءات، حتى يقتنع المتعاملون بضرورة تشريع الكتابة ودقة أهدافه، وصحة إجراءاته. ومن ثم فإن الكتابة مطلوبة للدين سواء أكان صغيراً أم كان كبيراً، ولا يصح من المسلم أن يسأم ويستثقل كتابة الدين قل أو كثر، لأن الكتابة أرضى الله تعالى وكفى بذلك حافزاً للمسلم، الذي يسعى في كل حياته لاكتساب رضا الله تعالى. وأيضاً أحفظ للحقوق وهي مصلحة للفرد يجب عليه أن يحرص عليها، وقاطعة للنزاع، ونافية للرية من النفوس، سواء في ذلك نفس المدين أم نفس الدائن ﴿ذَلِكَكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَذَى الْأَتْرَابِوتِ﴾ أفبعد كل هذا الحشد الذي يسوق الناس إلى كتابة الدين سوقاً، ويرغبهم فيه أيما ترغيب، ويدعوهم إليه بشتى الأساليب، ويوضح لنا أثره المادي والنفسي في حفظ الحقوق، وإعانة الأطراف على نفسها وعلى الشيطان، يأتي من يقول إن الكتابة غير واجبة؟ ما كان الله لينزل أطول آية من كتابه في هذا الخصوص، ثم تكون الكتابة وعدمها سواء. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

أيضا فإن نطاق المعاملات قد اتسع في العصر الحديث، وربما تقع المداينة بين شخصين ليست بينهما معرفة، فالكتابة واجبة، وبدونها قد لا يعرف من له الحق في الدين.

وهذا يثبت الإعجاز القرآني الذي جاء بما كان صالحاً في القديم، وما هو صالح للحياة المعاصرة التي تشابكت فيها المعاملات، وتعددت الجهات التي تقع بينها مديونات، ولا سبيل لضبط الحياة وتعاملاتها إلا بالكتابة والتوثيق، بل أصبحنا اليوم نحتاج إلى تسجيل الحقوق في الشهر العقاري حتى يثبت الحق لصاحبه، ويأمن من محاولات الغير سلبه حقه وإضاعته عليه.

والله ولي التوفيق